مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الوثيقة: GB.301/PFA/19/1
الدورة: 301

جنيف، آذار/ مارس ٢٠٠٨

لجنة البرنامج والميزانية والإدارة

PFA

للاطلاع

البند التاسع عشرمن جدول الأعمال

مسائل أخرى متعلقة بالموظفين: سلامة موظفي منظمة العمل الدولية وأمنهم

مقدمة

١. تقدم هذه الوثيقة الإجراءات التي اتخذها المكتب بعد تفجير مبنى الأمم المتحدة في الجزائر العاصمة، الذي يحتضن عمليات منظمة العمل الدولية. كما تقدم ملخصا عن نتائج تفكير أوسع نطاقا حول ملاءمة ترتيبات سلامة موظفي منظمة العمل الدولية وأمنهم على الصعيد العالمي.

تفجير مباني الأمم المتحدة في الجزائر العاصمة

٢. أودى الانفجار الذي تعرض له مبنى الأمم المتحدة في الجزائر العاصمة في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ بحياة ١٧ موظفا من موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم موظف من منظمة العمل الدولية هو السيد عبد الرحيم حنيش. وكان من بين الجرحى الذين تلقوا العلاج في المستشفى في البداية موظفان من موظفي منظمة العمل الدولية.

٣. وكاستجابة فورية لهذا الحادث، أوفد المدير العام على وجه السرعة بعثة رسمية إلى الجزائر العاصمة. وخلال زيارة البعثة، التقى ممثل المدير العام بأرملة الزميل المتوفى وأفراد أسرته وبموظفي منظمة العمل الدولية، بمن فيهم الجرحى في المستشفى. كما عالجت البعثة مجموعة من الترتيبات الأمنية والإدارية. وكانت نقابة الموظفين تطّلع على الوضع بشكل منتظم، كما قدمت إسهاما قيّماً إلى المكتب في تنفيذ الاستجابات الفورية وأنشطة المتابعة التي تلتها.

٤. وأوفد المقر والمكتب الإقليمي لأفريقيا بعثات دعم أخرى إلى الجزائر العاصمة في كانون الثاني وشباط/ فبراير ٢٠٠٨. وبناء على استنتاجاتها، وُضعت خطة عمل لتقديم مزيد من الدعم. وتنطوي هذه الخطة على قيام المقر والمكتب الإقليمي بإيفاد عدد منتظم من بعثات المتابعة التي تركز على تقديم الدعم للموظفين والأسر، والاتصال والأمن. وتم نقل المساندة الإدارية لعمليات منظمة العمل الدولية ومشاريعها في الجزائر والمغرب وتونس بصورة مؤقتة إلى المكتب الإقليمي لأفريقيا. وقد أحيطت الهيئات المكونة المحلية علما بالترتيبات الانتقالية.

٥. ودعا الأمين العام للأمم المتحدة أفراد أسر كل من قضى من الضحايا لحضور حفل تأبين في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨ في قصر الأمم في جنيف. وقام المكتب بالترتيبات اللازمة لتسهيل مشاركة والد السيد حنيش وأخته في حفل التأبين. وترأس المدير العام وفد منظمة العمل الدولية المشارك الذي ضم عددا كبيرا من الموظفين وممثلي لجنة نقابة الموظفين.

إدارة ترتيبات الأمن الميداني في الأمم المتحدة

٦. عجلت أحداث الجزائر العاصمة في إجراء تقييم جديد لملاءمة الترتيبات الأمنية لموظفي الأمم المتحدة على الصعيد العالمي. وتشكل منظمة العمل الدولية إلى جانب وكالات أممية أخرى جزءا من نظام مشترك لإدارة الأمن، تنسقه إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة. وعملا بهذا النظام، تتولى إدارة السلامة والأمن مسؤولية القيام بدور قيادي وتوفير الدعم التشغيلي والإشراف على نظام إدارة الأمن من أجل ضمان أداء برامج منظومة الأمم المتحدة وأنشطتها بأقصى درجة من السلامة والفعالية.

٧. وبعد التفجير، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة فريق استعراض مستقلاً من أجل "تقييم القضايا الإستراتيجية الحيوية لتوفير وتحسين أمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها، والتهديدات والأخطار المتغيرة التي تواجهها المنظومة"[1]. وسيبحث الفريق مواطن الضعف الكامنة في عمليات الأمم المتحدة عبر العالم ويدرس استجابات البلدان المضيفة ويحدد العبر الأساسية المستخلصة من التقارير السابقة في هذا الشأن، بما في ذلك التقرير التمهيدي لإدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة بشأن التفجير في الجزائر العاصمة. وسيتابع المكتب عن كثب عمل الفريق بغية تنفيذ التوصيات الهادفة إلى توفير حماية أفضل لموظفي منظمة العمل الدولية.

٨. واستهل المكتب عملية استعراض داخلية خاصة به بشأن ملاءمة نظام سلامة موظفيه وأمنهم طبقا للمبادئ التوجيهية الموجودة. وكانت بعض جوانب هذا الاستعراض قد أنجزت عند تحرير هذه الوثيقة والبعض الآخر لا يزال جارياً. ويندرج ضمن البنود الأساسية للاستعراض، مستوى الامتثال للمعايير الدنيا للأمن التشغيلي وملاءمة إطار المساءلة والتدريب والترتيبات الخاصة بالموارد.

الامتثال للمعايير الدنيا للأمن التشغيلي

٩. وضعت إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة مجموعة من المعايير الدنيا للأمن التشغيلي، تعتمد على تقييم الخطر في موقع معين. ومن المتوقع أن تمتثل جميع المكاتب في ذلك الموقع لهذه المعايير(أي الامتثال للمعايير الدنيا للأمن التشغيلي). وفي الوقت الذي يتم فيه رصد امتثال المكاتب الميدانية لهذه المعايير الدنيا بطريقة مستمرة من خلال مراسلات منتظمة واستبيانات على الشبكة، تقرر بعد التفجير في الجزائر العاصمة القيام بدراسة استقصائية لتحديد دقيق لأي قضية من القضايا الأمنية في الوقت الحالي.

١٠. وأكدت الدراسة الاستقصائية أن مستويات الامتثال للمعايير الدنيا للأمن التشغيلي مرضية في غالبية المكاتب القائمة لمنظمة العمل الدولية. لكنها كشفت عن أن المزيد من الجهود مطلوب في عدد قليل من مراكز العمل حيث لا تحديد لمرحلة الخطر (خطر منخفض)، من أجل رفع مستوى الامتثال. واتخذ بالتالي عدد من الإجراءات لمعالجة النواقص عن طريق الطلب من المكاتب الميدانية أن تقدم دون تأخير تقديراً لتكاليف الإجراءات اللازمة وجدولا زمنيا لتنفيذها.

١١. ويمثل الامتثال للمعايير الدنيا للأمن التشغيلي إشكالا أكبر في مكاتب المشاريع. وقد خلصت بعثات تقييم الامتثال، التي أوفدتها إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى تسعة بلدان تعمل فيها منظمة العمل الدولية، إلى أنه في الوقت الذي تم فيه تقييم الامتثال في المكاتب القائمة على انه على أرفع مستويين من الامتثال، لم تكن الحالة هي ذاتها بالنسبة لمكاتب المشاريع. ومن الواضح أن على المكتب ضمان امتثال مكاتب المشاريع للمعايير الدنيا للأمن التشغيلي. وباستثناء القضايا المتعلقة بالبنى الأساسية المادية والتجهيزات، يجب وضع قائمة بمواقع مكاتب المشاريع وقوائم محدثة بأسماء الموظفين ومعاليهم وإرسالها إلى الموظفين المعنيين في مراكز العمل وفي أماكن أخرى. ويقوم المكتب باتخاذ عدد من الخطوات الأخرى، بما في ذلك توضيح دور ومسؤوليات قيادة المشاريع في إطار المساءلة عن إدارة المسائل الأمنية والإدراج المنتظم لموظفي المشاريع في أنشطة المكتب الخاصة بالتدريب الأمني.

١٢. وسيترتب عن وضع نظام معزز لإدارة الأمن لمكاتب المشاريع وموظفيها تكاليف إضافية للمكتب. وبالتالي، فالمكتب يشارك في مجهود على مستوى المنظومة للاتفاق على إدراج بند خاص بالأمن في الميزانية لجميع

[1] مركز أنباء الأمم المتحدة: "الدبلوماسي العريق السيد الأخضر الإبراهيمي يرأس عملية استعراض أمن موظفي الأمم المتحدة"، ٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٨.

١٣. وعلى نطاق أوسع، سيستمر المكتب في العمل مع إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة للتأكد من أن تقييمات المخاطر الأمنية تجرى في كل المكاتب في موقع معين وأن الأموال متوفرة لتنفيذ الإجراءات المحددة باعتبارها ضرورية أثناء عملية تقييم المخاطر الأمنية. ويعمل المكتب الآن في إطار الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية لاستعراض اشتراطات المعايير الدنيا للأمن التشغيلي وتنسيقها على نحو أفضل مع تقييمات المخاطر الأمنية في كل مركز من مراكز العمل.

استعراض إطار منظمة العمل الدولية للمساءلة عن إدارة المسائل الأمنية

١٤. وردت سياسة الأمن في منظومة الأمم المتحدة في دليل الأمم المتحدة للأمن الميداني وفي الوثائق الأخرى التي أصدرتها إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة. غير أن كل وكالة مطالبة بوضع بيان سياستها التنظيمية وذلك بدمج مبادئ المساءلة وتحديد أدوار ومسؤوليات كل فرد في نظام إدارة المسائل الأمنية المكيف مع هيكلها التنظيمي الخاص. وهذا لا يقلص فقط من التأويلات والتطبيقات المختلفة الممكنة للإجراءات الأمنية، بل يوفر كذلك أساسا للمساءلة.

١٥. وعلى ضوء التجربة الأخيرة، يستعرض المكتب حاليا إطاره للمساءلة عن إدارة المسائل الأمنية بهدف ضمان أن تكون الأدوار والمسؤوليات في النظام محددة ومفهومة بشكل واضح. وهذه الأدوار والمسؤوليات ستُعرض بوضوح في مجموعة وثائق المكتب المحدثة والمتكاملة بشأن سلامة الموظفين وأمنهم، التي ستصدر قريبا.

تدريب المديرين والموظفين

١٦. يعمل المكتب مع إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة لتنفيذ برنامج تدريب للموظفين على جميع المستويات. فعلى مستوى القاعدة، يُطلب من كل الموظفين، بغض النظر عن وظيفتهم أو مركز عملهم، استكمال دورة تدريبية على الشبكة بشأن الأمن الأساسي في الميدان. وعلى الموظفين المعيّنين أو الذين يطلب منهم السفر إلى مناطق خاضعة لمراحل أمنية مشددة (المرحلة ١ فما فوق) استكمال المستوى المتقدم من الدرس الخاص بالأمن في الميدان. كما أجريت برامج تدريب لمديري المكاتب الميدانية ولمساعديهم في التنسيق الأمني.

١٧. وينوي المكتب مضاعفة تدريب المديرين لضمان أن يكونوا على دراية بمسؤولياتهم المحددة وأن يكونوا مدربين لتحمل مثل هذه المسؤوليات. وسيحظى تدريب الموظفين الآخرين باهتمام كبير.

الموارد

١٨. يموّل الباب المتعلق بالميدان في ميزانية إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة من مساهمات كل وكالة مشاركة. وتقسّم التكاليف على أساس النسبة المئوية الفعلية للموظفين الميدانيين، في حد أدنى يبلغ ٧٥٠٠٠ دولار أمريكي[٢]. وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بلغت مساهمة منظمة العمل الدولية ما يناهز ٤,١ مليون دولار أمريكي. ورُصد مبلغ مماثل للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. إضافة إلى أن المكتب أنفق في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ما يقارب ٣,٣ مليون دولار أمريكي (١,٩ مليون دولار أمريكي من الموارد المركزية و١,٤ مليون دولار أمريكي من ميزانيات المكاتب الميدانية) لتغطية نفقات من قبيل معدات الأمن للموظفين والمكاتب والسيارات والاتصالات والإدارة والتدريب. ورصدت على الصعيد المركزي ميزانية بمبلغ ٢,٣

[2] يشمل الموظفون الميدانيون كل الموظفين الموجدين في بلدان ليست أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والذين تتحمل الأمم المتحدة المسؤولية عنهم في مجال الأمن والسلامة، بغض النظر عن نوع عقودهم أو مدتها.

خاتمة

١٩. يتعهد المكتب باتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتحسين سلامة الموظفين وأمنهم ولاسيما في الميدان. وسيشمل ذلك رصد وإنفاذ إطار المساءلة على جميع المستويات في الأقاليم، والإدراج المنظم للشواغل الأمنية في جدول أعمال اجتماعات المكتب في الأقاليم، والإدراج المنتظم لموظفي المشاريع في خطط التدريب.

جنيف، ٣ آذار/ مارس ٢٠٠٨.

وثيقة مقدمة للاطلاع.